II - التوصيـات

1.التوصيـات العامـة

قام المشاركون في هذه الدورة السادسة للمجلس الوطني بتبني الإستراتيجية الجديدة لقطاع البيئة، التي ترتكز في تفعيلها على حكامة جديدة تتمثل في الانتقال بالعمل البيئي على المستوى الجهوي والمحلي في إطار سياسة بيئة القرب والشراكة مع جميع الفاعلين في إطار مشاريع مبرمجة بصفة مندمجة. ويؤكدون على ما يلي :

1. إحداث لجنة وطنية لمواكبة تنفيذ الاتفاقيات الإطار مع الجهات ومتابعة تنفيذها وتقييم التقدم الحاصل في برامجها بصفة دورية.
2. الدعوة إلى عقد دورة استثنائية للمجلس للوقوف على مدى فعالية تنفيذ الاتفاقيات التي ترمي إلى إنجاز مشاريع بيئة القرب.
3. وضع نظام جبائي في مجال البيئة، يستجيب للواقع الاقتصادي والاجتماعي للمغرب وإعداد دراسة لتفعيل هذا المقترح.
4. اعتماد منهجية لتحديد الأولويات فيما يخص المواد أو الخدمات التي ستكون موضوع النظام الجبائي في مجال البيئة.
5. وضع وتبني برامج عملية مندمجة وقابلة للتنفيذ بالتنسيق مع مختلف المتدخلين وخاصة فيما يتعلق بالجبايات البيئية.
6. التأكيد على إيجاد نظام جبائي بيئي تحفيزي ورادع يقوم على تطبيق مبدأ الملوث-المؤدي.
7. تقوية دور الصندوق الوطني للبيئة وإعطاءه الوسائل اللازمة ليلعب الدور الذي أنشئ من أجله انطلاقا من التعاون بين القطاع العام والخاص والتعاون الدولي.
8. إحداث نظام لتسويق بيئي مستدام يحفز على احترام قواعد السلامة والتنافسية البيئية.

ومن أجل متابعة وتفعيل هذه المقترحات يوصي المجلس الوطني للبيئة في دورته السادسة بإحداث لجنة دائمة.

2. التوصيـات الخاصـة

أ. توصيـات اللجنة الأولى: "الآليات المؤسساتية والقانونية"

شهدت اللجنة القانونية والمؤسساتية المنبثقة عن المجلس الوطني للبيئة في دورته السادسة نقاشا واسعا ومثمرا شارك فيه معظم أعضائها تقريبا. وقد بلغ عدد المتدخلين في النقاش ما يناهز27 متدخلا قاموا بتشخيص الوضعية القانونية والمؤسساتية للقطاع على ضوء التقارير المقدمة والعرض الذي ألقي في الجلسة الافتتاحية للمجلس. وقد استهل السيد العربي السباعي، رئيس اللجنة، الأشغال بكلمة رحب فيها بالأعضاء داعيا إياهم بالتعبير عن أفكارهم وملاحظاتهم واقتراحاتهم. ونوه بشكل كبير بالمستوى العلمي وبالجودة المتميزة للتقارير الدراسية التي تم إعدادها والتي تحتوي على معلومات واقتراحات مهمة للغاية.
وشدد على أهمية ودقة المجهود الاستدراكي الذي يبذله القطاع قصد تدارك النقص القانوني المسجل في بعض الحالات المرتبطة بالبيئة، وبين أيضا أن هذا الجهد يصعب القيام به في المجال البيئي نظرا لأن إعداد القاعدة القانونية البيئية يتسم بالصعوبة والتعقيد لأنه يسائل عدة أطراف حكومية وغير حكومية مهنية ومدنية.

ومن خلال النقاش تبين أن الاقتراحات والتوصيات يمكن تصنيفها إلى محورين: المحور القانوني والمستوى المؤسساتي .

1. فيما يتعلق بالمحور القانوني أوصت اللجنة ب :

1. تقوية ودعم المسار الإيجابي الذي تسير فيه الوزارة في المجال التشريعي والتنظيمي، وذلك بالعمل على إصدار النصوص التطبيقية للقوانين البيئية الجديدة التي تم اعتمادها مؤخرا، لاسيما في مجالات الماء والهواء والنفايات.
2. العمل على إعداد وإصدار النصوص والقوانين التي تنقص المنظومة التشريعية والتنظيمية الوطنية في المجال البيئي. وكان هناك شبه إجماع حول ضرورة الإسراع

بمناقشة واعتماد قانون الساحل اعتبارا للضغوطات المتزايدة التي يتعرض لها هذا المجال الحيوي.

3. ضرورة العمل على دراسة مشروع القانون المتعلق بالولوج إلى المعلومات البيئية من طرف العموم اعتبارا لأهمية هذا المشروع في تحسين العلاقات بين الفرقاء وقطاع البيئة.

4. ضرورة السير قدما في عملية إعداد النصوص المتعلقة بحماية التربة والضجيج والتقييم الاستراتيجي للبيئة لمواكبة المشاريع والبرامج التنموية الكبرى التي تشهدها بلادنا.

5. دعوة قطاع البيئة لمواصلة التعاون مع القطاعات الحكومية المعنية لتحيين النصوص المتعلقة بالمنشآت المصنفة والمقالع.

6. مواكبة المجتمع الدولي في مجال التشريع البيئي من خلال الحرص على اعتماد المبادئ القانونية الحديثة التي يوافق عليها المغرب في إطار الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية التي يصادق عليها، وذلك بإدراج مقتضيات هذه المبادئ في النصوص القانونية الوطنية.

2.على المستوى المؤسساتي :

نوه المشاركون بالتوجه اللامتمركز الذي نهجه القطاع للاقتراب من المشاكل البيئية المطروحة على المستوى المحلي وذلك من خلال:

- إحداث المصالح الخارجية للقطاع.
- إحداث الهيئات الجهوية لدراسات التأثير على البيئة.
- الشروع في إحداث مراصد جهوية للبيئة.

كما نوه المشاركون بالتوجه التعاقدي مع المجالس الجهوية الذي ترجم إلى التوقيع على اتفاقيات إطار واتفاقيات موضوعاتية تبرز مساهمة القطاع مع الفاعلين المحليين لمواجهة المشاكل المطروحة على المستوى البيئي وتكريس سياسة القرب.

وأوصى أعضاء اللجنة ب :

1. الحرص على احترام انتظامية عقد جلسات المجلس الوطني للبيئة، وكذا العمل على تفعيل المجالس الجهوية والإقليمية للبيئة.

2. الشروع في تحيين النصوص المحدثة للمجلس الوطني للبيئة في أفق فتح هذا المجلس أمام الانشغالات المرتبطة بالتنمية المستدامة.

3. ضرورة دعم المصالح الخارجية للقطاع لجعلها أكثر قدرة على النهوض بمهامها المختلفة وتعزيز دورها على المستوى الجهوي والمحلي.

4. دعم التنسيق والشراكة والاندماج بين قطاع البيئة وباقي القطاعات الحكومية المعنية لتعزيز فعالية العمل الحكومي في المجال البيئي.

5. السهر على تطبيق القوانين البيئية من خلال دعم وتعزيز نظام المراقبة البيئية وجعله أكثر فعالية وحيوية ومتابعة المشاكل المطروحة على المستويين المحلي والوطني.

6. تعزيز قدرات الفاعلين المحليين في مجال تدبير الشأن البيئي ولاسيما قدرات المصالح الخارجية للقطاع والمنتخبين المحليين.

ب. توصيات اللجنة الثانية : "الآليات الاقتصادية"

عرفت لجنة الآليات الاقتصادية المنبثقة عن المجلس الوطني للبيئة في دورته السادسة نقاشا واسعا ومثمرا شارك فيه جميع المتدخلين. وقام المشاركون بتبني الإستراتيجية الجديدة لقطاع البيئة. كما قام السيد أحمد بوحولي، رئيس اللجنة، بإلقاء كلمة أكد فيها على أهمية وجدوى الآليات الاقتصادية في مجال الحفاظ على البيئة والتدبير المعقلن لها.

ومن خلال النقاش، تم اقتراح التوصيات الآتية من طرف أعضاء هذه اللجنة :

1. إحداث لجنة وطنية لمواكبة تنفيذ الاتفاقيات الإطار مع الجهات ومتابعة تنفيذها وتقييم التقدم الحاصل ببرامجها بصفة دورية.

2. الدعوة إلى عقد دورة استثنائية للمجلس للوقوف على مدى فعالية تنفيذ الاتفاقيات التي ترمي إلى إنجاز مشاريع بيئية القرب.

3. ضرورة وضع نظام جبائي في مجال البيئة.

4. اعتماد منهجية لتحديد الأولويات فيما يخص المواد أو الخدمات التي ستكون موضوع النظام الجبائي في مجال البيئة.

5. وضع وتبني برامج عملية مندمجة وقابلة للتنفيذ بالتنسيق مع مختلف المتدخلين وخاصة فيما يتعلق بالجبايات البيئية.

6. تعميق الدراسة لتفعيل التوصيات المتعلقة بإحداث نظام جبائي للبيئة ببلادنا.

7. التأكيد على إيجاد نظام جبائي بيئي تحفيزي ورادع ملوث/مؤدي.

8. تفعيل الصندوق الوطني للبيئة وإعطاءه الوسائل اللازمة ليلعب الدور الذي أنشئ من أجله انطلاقا من التعاون بين القطاع العام والخاص والتعاون الدولي.

9.إحداث نظام لتسويق بيئي مستدام يحفز على احترام قواعد السلامة والتنافسية البيئية.